

Distr.: General  
29 October 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد هلال ..... (المغرب)  
في وقت لاحق: السيد محمد (نائب الرئيس) ..... (غيانا)  
وفي وقت لاحق: السيد هلال (الرئيس) ..... (المغرب)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز وحماية حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقرر والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة

(http://documents.un.org/)



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-18864X (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز وحماية حقوق الإنسان (تابع) (A/70/40)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(A/70/56)، (A/70/111)، (A/70/154)،  
(A/70/166)، (A/70/167)، (A/70/203)،  
(A/70/212)، (A/70/213)، (A/70/216)،  
(A/70/217)، (A/70/255)، (A/70/257)،  
(A/70/258)، (A/70/259)، (A/70/260)،  
(A/70/261)، (A/70/263)، (A/70/266)،  
(A/70/270)، (A/70/271)، (A/70/274)،  
(A/70/275)، (A/70/279)، (A/70/279/Corr.1)،  
(A/70/285)، (A/70/286)، (A/70/287)،  
(A/70/290)، (A/70/297)، (A/70/303)،  
(A/70/304)، (A/70/306)، (A/70/310)،  
(A/70/316)، (A/70/334)، (A/70/342)،  
(A/70/345)، (A/70/347)، (A/70/361)،  
(A/70/371)، (A/70/405)، (A/70/414)،  
(A/70/415، A/70/438).

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(A/70/313)، (A/70/332)، (A/70/352)،  
(A/70/362)، (A/70/392)، (A/70/393)،  
(A/70/411)، (A/70/412)، (A/C.3/70/2)،  
(A/C.3/70/4، A/C.3/70/5)

١ - السيدة فادياني (جمهورية إيران الإسلامية): تحدثت بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وقالت إن الحركة تود أن

تؤكد من جديد موقفها بأنه ينبغي منع استغلال حقوق الإنسان واستخدامها كأداة لتحقيق أغراض سياسية، بما في ذلك الاستهداف الانتقائي لفرادى البلدان من أجل اعتبارات ثانوية، وهو أمر يتعارض مع مبادئ الحركة وميثاق الأمم المتحدة، وأنه يجب على المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة مراعاة مدونة قواعد السلوك المقررة لهم (A/HRC/RES/5/2).

٢ - السيد داروسمان (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال، في معرض تقديم تقريره (A/70/362)، إن العديد من الجهود بُذلت من أجل متابعة النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/25/63)، بما في ذلك القيام في حزيران/يونيه ٢٠١٥ بافتتاح مكتب ميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في سيول. وأشار ببالغ القلق إلى التهديدات التي تطلقها السلطات ووسائل الإعلام في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد المكتب الميداني للمفوضية ودعا الجمعية العامة إلى كفالة ألا تتعرض لأي أعمال انتقامية أو تهديدات وأن تكون مكثفية من حيث الموارد وقادرة على العمل بصفة مستقلة.

٣ - وقال إن المؤسف هو أن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تعرف أي تحسن. وأضاف أن التمييز المؤسسي، القائم على مبدأ 'سونغن'، مستمر بينما تُواصل الحكومة إنفاق موارد ضخمة لبناء قدرتها العسكرية. ولا يزال الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة المروعة للسجناء ساريا دون رادع، وتظل قضايا الاختطاف والاختفاء القسري على الصعيد الدولي التي ترتكبها الحكومة دون حل. ويزاول أكثر من ٥٠٠٠٠ من الكوريين الشماليين العمل القسري في الخارج، كما جرى تلقي العديد

بالاقتران مع المسألة النووية، وكجزء من حملة مستمرة منذ أمد طويل للتشهير بحكومة بلده والقضاء على إيديولوجيتها ونظامها الاجتماعي. ويتألف تقرير المقرر الخاص من تحريقات وافتراءات، بما في ذلك أكاذيب سافرة يطلقها ما يسمون بالمنشقين الكوريين الشماليين، الذين اعترف أحدهم في الآونة الأخيرة علناً أن شهادته كانت كلها كاذبة. وقد أوضحت حتى بعض وسائل الإعلام الجماهيري في البلدان الغربية التي تدعم ولاية المقرر الخاص أن الغاية من وراء التقرير هي تغيير الحكومة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٧ - وأضاف أن ولايات قطرية مثل ولاية المقرر الخاص التي تسعى إلى مواجهات عفا عليها الزمن، لا تُسهم سوى في تعميق انعدام الثقة في اتهاماتهم النمطية وغير المؤيدة بأدلة وتجريحاتهم النابية وتوصياتهم الخارجة عن السياق. وهي لا تتماشى والحوار والتعاون. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الولايات ظلت تُنشأ دائماً فقط من أجل رصد الأوضاع في البلدان النامية. ولكن هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تستدعي اهتمام المجتمع الدولي ارتكبتها بلدان غريبة. ومن بين تلك الانتهاكات القصف الجوي الذي جرى مؤخراً للمستشفيات وما نجم عن ذلك من قتل للمدنيين على يد قوات الولايات المتحدة في أفغانستان، وكيفية معاملة اللاجئين خلال أزمة اللاجئين الحالية، والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها اليابان في الماضي والتي لا تزال غير مستعدة لمعالجتها.

٨ - وقال إن وفد بلاده يدعو مرة أخرى إلى وضع حد للإجراءات القطرية ذات الدوافع السياسية، بما في ذلك عمل المقرر الخاص.

٩ - السيد دي بوستاماني (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييداً تاماً النهج

من التقارير عن مواطنين كوريين شماليين يعانون من مخاطر كبيرة في محاولاتهم الرامية إلى التماس اللجوء.

٤ - واستطرد قائلاً إنه يجب على المجتمع الدولي مواصلة جهوده الرامية إلى معالجة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب كذلك السعي إلى المساءلة عن جميع الأعمال التي تسفر عن انتهاكات جسيمة، كما يتعين على مجلس الأمن أن يحيل الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفقاً لما أوصت به لجنة التحقيق وأعدت تأكيده بعد ذلك الجمعية العامة في قرارها التاريخي ١٨٨/٦٩. ويجب أن تستمر كذلك الجهود الرامية إلى إشراك سلطات كوريا الشمالية؛ وكان من المؤسف أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضت طلباته المتكررة لعقد اجتماعات وما يزال يُنتظر منها حتى الآن استئناف الحوار بشأن التعاون التقني مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ولذلك ينبغي الترحيب بالمحادثات الأخيرة بين الكوريتين وجمع شمل الأسر المشتتة ويجب أن يستمر ذلك. ويمثل التقدم المحرز بشأن هذه المسألة مؤشراً رئيسياً على وجود إرادة سياسية لدى الجانبين لإعطاء الأولوية للخطوات الرامية إلى تطبيع العلاقات وإعادة توحيد الكوريتين في النهاية.

٥ - السيد تشو ميونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن حكومة بلده ترفض رفضاً قاطعاً ولاية المقرر الخاص وتقريره، الذي يشكل مظهراً متطرفاً من مظاهر التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير ولا يمت بأي صلة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٦ - وذكر أن ولاية المقرر الخاص هي نتاج مؤامرات سياسية وعسكرية ضد بلده. وقال إن الدول المعادية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، تواصل الضغط من خلال اعتماد قرارات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية داخل منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك

إرسالهم إلى الخارج للعمل، وضحايا الاتجار بالبشر والمتبنين؛ ودعا وفد بلاده مرة أخرى جميع الدول الأعضاء إلى التمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية. وأشار إلى أن جمهورية كوريا تُقدر كون المقرر الخاص رسم استراتيجية لمعالجة الاختطاف الدولي، وترحب بدعم الأمين العام لتحسين العلاقات بين الكوريتين وتعزيز المصالحة والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وذكر أن وفد بلاده يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان، وقبول توصيات لجنة التحقيق، والتعاون تعاوناً تاماً مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن طريق توفير إمكانية الوصول إلى البلد للفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

١٢ - وأضاف أن حكومة بلاده ستواصل، في إطار الجهود الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تقديم المساعدة الإنسانية. كما يثني وفد بلاده بحرارة مرة أخرى على المقرر الخاص لما قام به من دور في النهوض بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٣ - السيد دوفارجك (الجمهورية التشيكية): قال إن حكومة بلاده تحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية والواسعة النطاق والجسيمة المرتكبة في ذلك البلد والتحقيق فيها، والإفراج فوراً عن جميع السجناء السياسيين وإعادة تأهيلهم. وقال إن وفد بلاده يدين التهديدات الصادرة عن سلطات البلد ضد المكتب الميداني للمفوضية ويحث سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون مع هيئات وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

الثنائي المسار الذي يعتمد المقرر الخاص الذي يسعى إلى إيصال الإغاثة إلى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي الوقت نفسه كفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي أجرى، على الصعيد الثنائي، حواراً سياسياً مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حزيران/يونيه ٢٠١٥ وأنه لا يزال مفتوحاً على إمكانية قيام مثله المعني بحقوق الإنسان بزيارة إلى ذلك البلد. وفي إطار تعزيز المشاركة المتعددة الأطراف في الجهود الرامية إلى تحسين حقوق الإنسان على أرض الواقع، ستقدم كل من اليابان والاتحاد الأوروبي مشروع قرار عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى خلال الدورة الحالية. وسأل المقرر الخاص عما إذا كان ضغط الأقران من المجموعات الإقليمية قد يساعد في تغيير ديناميات الحالة وما إذا كان الوقت قد حان للنظر في إنشاء آليات إضافية من أجل معالجة المساءلة وكفالة العدل.

١٠ - السيد لي يونغ هون (جمهورية كوريا): قال إن جمع شمل الأسر المشتتة مسألة ملحة بالنظر إلى السن المتقدمة للأشخاص المعنيين بها؛ ودعا إلى ترتيب حالات جمع الشمل في المستقبل على نطاق أوسع وبصورة منتظمة. وقال إن حكومة بلاده ملتزمة بدعم المكتب الميداني للمفوضية الذي أنشئ في سيول، مع احترام استقلاله وحياده. وأشار إلى أنه يمكن للمكتب أن يضطلع بدور هام في كفالة المساءلة عن حالة حقوق الإنسان، التي يؤسف لها بالفعل، في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقال إن حكومة بلاده ترحب بقرار مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إدراج الحالة في جدول أعماله وتطلع إلى مواصلة المجلس انخراطه في هذه المسألة.

١١ - وأردف قائلاً إنه يجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماماً خاصاً للمتمسكي اللجوء، والأشخاص الذين يجري

بشكل فعال على تنفيذ التوصيات التي قبلتها في إطار الاستعراض الدوري الشامل وكيفية التحقق من تنفيذها.

١٨ - السيد أموروس نونيز (كوبا): قال إن كوبا تعارض جميع الإجراءات القطرية. ذلك أنها تستهدف فقط بلدان الجنوب بقصد معاقبتها، بما في ذلك من خلال الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، حتى وإن لم تكن لأي من الهيئتين ولاية في مجال حقوق الإنسان. وأكد على أن كوبا ستستمر في الاعتراض على مثل هذا الإجراء المسيس الذي لا يعكس أي قلق حقيقي بشأن حقوق الإنسان ويشوه تحليل هذا الموضوع. وقال إنه لا يمكن إلا للتعاون الدولي الحقيقي أن يقوم بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو فعال؛ وفي هذا الصدد يتيح إنشاء مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل إمكانية النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة وعلى أساس الحوار البناء.

١٩ - السيد ياو شاوجون (الصين): قال إن الصين تعارض استخدام حقوق الإنسان كأداة لممارسة الضغط السياسي. وقال إن حكومة بلاده تؤيد السعي إلى جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية من خلال الحوار والتشاور، وتأمل في أن تؤدي المناقشات بشأن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة إلى تعزيز الثقة المتبادلة والتخفيف من حدة التوتر، وبالتالي الإسهام في السلام والاستقرار هناك، بدلا من أن يكون هناك أثر عكسي.

٢٠ - السيد ثين (ميانمار): قال إن وفد بلاده يدعو إلى إنهاء جميع الولايات والقرارات القطرية. وقال إن عمل اللجنة ينبغي أن يسترشد بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وأن يكفل القضاء على المعايير المزدوجة والتسييس في مجال حقوق الإنسان.

١٤ - وقال إن إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية عبر مجلس الأمن قد يكون بالفعل السبيل الأكثر فعالية لكفالة المساءلة ومعاقبة الجناة ومنع وقوع انتهاكات في المستقبل. وطلب من المقرر الخاص تقديم المزيد من المعلومات عن الخيارات الممكنة لكفالة العدالة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٥ - السيدة نيشر (ليختنشتاين): أشارت إلى أنه يمكن القول إن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أسوأ حالة لحقوق الإنسان في العالم خارج مناطق النزاعات، وطلبت إلى المقرر الخاص أن يوضح أفكاره أكثر بشأن إنشاء فريق خبراء لمناقشة آلية للمساءلة. وأضافت أن وفد بلادها يود على وجه الخصوص أن يعرف النهج الذي سيعتمده الفريق وكيفية تحديد المؤسسات والأفراد الذين ادّعى أنهم ارتكبوا جرائم.

١٦ - السيدة كيريانوف كرمينس (سويسرا): قالت إن سويسرا لا تزال تشعر ببالغ القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والمنهجية والواسعة النطاق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وترى أنها تشكل جرائم ضد الإنسانية. وأعرب وفد بلادها عن ترحيبه بالتوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص، ولا سيما إنشاء فريق اتصال معني بحقوق الإنسان والنهج ذي الشقين للانخراط في حوار ثنائي ومتعدد الأطراف مع القيام، في الوقت نفسه، باتخاذ خطوات لمحاكمة من يُدعى ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إحالة مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاصها.

١٧ - وتساءلت عن الكيفية التي ينبغي أن يعمل بها المجتمع الدولي مع المجتمع المدني من أجل تحسين الوضع في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وتساءلت أيضا عن الكيفية التي يمكن بها تشجيع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

إلى الحل، تساءل عن نوع آلية المسألة التي يتصور المقرر الخاص أن تفرزها مناقشات فريق الخبراء المذكور في تقريره.

٢٤ - السيد نينكو ميوانجنيوا (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية): قال إن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الملائمة الوحيدة لتقييم أوضاع حقوق الإنسان. ودعا وفد بلاده المجتمع الدولي إلى مواصلة المشاركة والحوار البناء مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وحث هذه الأخيرة كذلك على التعاون مع آليات حقوق الإنسان من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية.

٢٥ - السيدة إيفريت (النرويج): تساءلت عن الكيفية التي تعمل بها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تنفيذ التوصيات التي قبلتها في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٤، وحثت سلطات البلد على الاستفادة من التعاون والمساعدة التي قد تعرضها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمفوضية في ذلك الصدد. وقالت إن وفد بلادها يؤيد الدعوة الموجهة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل التعاون التام مع المقرر الخاص والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وتساءلت عن الدور الذي يمكن أن يقوم به المقرر الخاص المعنيون بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي وبالحق في الغذاء وبالحق في التعليم لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ تدابير مجدية لتحسين حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. وذكرت أن النرويج تؤيد إنشاء فريق الاتصال المقترح وتدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التعاون معه في حال إنشائه.

٢٦ - السيدة هيندي (المملكة المتحدة): قالت إن تقرير المقرر الخاص منح صوتاً للناس الذين ظلوا يعانون لفترة طويلة في صمت. وقالت إنه على الرغم من الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن حالة حقوق الإنسان في

٢١ - السيد الآغا (الجمهورية العربية السورية): قال إن تقرير المقرر الخاص يقوض العلاقات الدولية، ولا سيما التوافق في الآراء بشأن معالجة حالات حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان. وذكر أن وفد بلاده يعارض تسييس مسائل حقوق الإنسان ويرغب في لفت الانتباه إلى الطابع الديمقراطي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٢ - السيدة شليتشكوف (الاتحاد الروسي): قالت إن وضع إجراءات قطرية يأتي بنتائج عكسية ولا ينسجم مع أهداف إجراء حوار بناء قائم على الاحترام في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يقوض مبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية عند النظر في مسائل حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن إنشاء ولايات قطرية للمقرر الخاصين من دون طلب من الدول المعنية أو موافقتها ودعمها، وإعداد تقارير تتجاهل وجهة نظرها يضر بمصداقية عمل الأمم المتحدة في بعده المتعلق بحقوق الإنسان برمته. وينبغي للإجراءات الخاصة القطرية أن تقتصر فقط على تقديم المساعدة التقنية بموافقة الدول المعنية. وذكرت أن الاستعراض الدوري الشامل أثبت سلفاً فعاليته في النظر في حالة حقوق الإنسان في فرادى البلدان، إذ يعمل وفقاً لمبدأ التعاون على أساس المساواة وأسبقية القانون الدولي واحترام سيادة الدول.

٢٣ - السيد مينامي (اليابان): قال إنه ليست هناك أي علامة حتى الآن على تحسن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك اجتماع رسمي لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة، وإنشاء مكتب لحقوق الإنسان في سيول، وفتح حلقة نقاش في مجلس حقوق الإنسان. وقال إن اليابان والاتحاد الأوروبي سيقومان لذلك بتقديم مشروع قرار بشأن الموضوع في الدورة الحالية. وبالنظر إلى مسألة اختطاف المواطنين اليابانيين لم تجد طريقها

٢٨ - السيد حساني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلاده يؤكد مجددا موقفه المبدئي بأن الاعتماد الانتقائي للولايات القطرية واستخدامها لأغراض سياسية يتعارض مع مبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية في معالجة قضايا حقوق الإنسان ويقوض التعاون باعتباره أساس تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأشار إلى أن عملية الاستعراض الدوري الشامل تتيح استعراض حالات ومساائل حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة.

٢٩ - السيد بوفيدا بريتو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلاده يرفض التعامل الانتقائي مع مسائل حقوق الإنسان والتدابير القطرية ذات الدوافع السياسية لأنها تنتهك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الموضوعية والعالمية وعدم الانتقائية. وأكد أن التعاون والحوار من خلال الاستعراض الدوري الشامل هما السبيلان الوحيدان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو فعال. وذكر أنه ينبغي للجنة أن تستفيد من التقدم المحرز منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان وأن تضع حدا لاعتماد القرارات والولايات القطرية التي تقوض عملها.

٣٠ - السيد الباهي (السودان): قال إنه لا ينبغي تسييس مسائل حقوق الإنسان وينبغي معالجتها في الاستعراض الدوري الشامل. وقال إن الحوار هو الوسيلة الكفيلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٣١ - السيدة زهير (ملديف): قالت إن ملديف تشيد بالقرار الخاص على جهوده على الرغم من منعه من الدخول إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتدعو جميع البلدان إلى تيسير عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وطلبت الحصول على آراء المقرر الخاص بشأن

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال فظيعة. وذكرت أن وفد بلاده يبحث سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تتخذ إجراءات فورية لتحسين هذا الوضع، وأن تتيح للمقرر الخاص إمكانية الوصول الفوري ودون عوائق إلى أراضيها الوطنية. وأشارت إلى أن المملكة المتحدة ترحب بإنشاء مكتب المفوضية في سيول، وتعرب عن دعمها الكامل له. وأكدت أن هجمات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ذلك المكتب من خلال وسائط الإعلام ضالة في الأساس ولا تفيد في شيء في إقناع المجتمع الدولي بأنها جادة في معالجة إخفاقاتها في مجال حقوق الإنسان. وسألت المقرر الخاص عن أولويات فريق الاتصال المعني بحقوق الإنسان المقترح والكيفية التي يمكن له أن يتفاعل بها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٧ - السيد كينغ (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة تشيد بإنشاء مكتب المفوضية في سيول، وفي الوقت نفسه باستمرار جهود المقرر الخاص الرامية إلى تعزيز تنفيذ مبادرة الحقوق أولا. وقال إن وفد بلاده يشاطر المقرر الخاص شواغله إزاء حالات الإعدام بإجراءات موجزة، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكرر دعوته إلى تفكيك معسكرات الاعتقال، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإنهاء الاحتجاز التعسفي. وأضاف أن حكومة بلاده تحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تعالج انتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان، وتقبل توصيات المقرر الخاص ولجنة التحقيق، وأن تتواصل بشكل مباشر مع المفوضية والمقرر الخاص والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية. وتساءل عن الخطوات التي ينبغي أن تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل بدء عملية الإصلاح في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما تفكيك منظومة المعسكرات السجنية هناك.

الشعبية الديمقراطية، وتحديد المسائل ذات الأولوية التي تحتاج إلى أن تعالجها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وذلك بهدف كفالة أن يكون عمل المجتمع الدولي لحل هذه المسائل أكثر عملية وتركيزا ورسوخا.

٣٦ - وأضاف أنه مع إنشاء الهياكل الثلاثة، وهي مكتب المفوضية في سيول في حزيران/يونيه ٢٠١٥ وفريق الاتصال المعني بحقوق الإنسان بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وفريق الخبراء في النصف الأول من عام ٢٠١٦، سيكون لدى المجتمع الدولي هيكل ذي قاعدة أوسع وسيكون في وضع أفضل للمضي قدما في معالجة هذه المسألة. وقد تكون الطريقة التي سيتعامل بها مجلس الأمن مع المسألة في الأشهر المقبلة مهمة أيضا. وحث المجتمع الدولي على أن يواصل شد الحبل والبحث عن سبل لإشراك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع تسليمه بالتطورات التي حدثت في ذلك البلد في العامين الماضيين، شدد المقرر الخاص على أهمية متابعة المسألة والمشاركة كليهما في السعي إلى تخفيف المشقة التي يعاني منها الشعب هناك.

٣٧ - السيد هارازتي (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس): قال، في معرض تقديم تقريره (A/70/313)، إن حدثين وقعوا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ كان لهما أهمية كبيرة بالنسبة لبيلاروس: منح جائزة نوبل في الآداب لكاتبة بيلاروسية، سفيتلانا أليكسييفيتش، وإجراء البلد انتخابات رئاسية. وذكر أن الكاتبة منحت صوحتها للتعبير عن معاناة المنطقة وشعوبها البطلة على مدى عقود من الزمن، ولكن عملها لم يُنشر في بيلاروس؛ كما أن الانتخابات مرت دون وقوع عنف ضد المعارضة على غرار ما شوهد في السنوات السابقة، ولكنها مرت كما خطط لها. ويزعم أن حجم الدعم المقدم للرئيس الذي يشغل المنصب

جدوى آلية المسألة في مجال حقوق الإنسان المقترحة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٣٢ - السيدة بلسكايا (بيلاروس): قالت إن وفد بلادها يساوره القلق إزاء إنشاء وعمل الولايات القطرية التي تُشكل بدون موافقة البلد المعني، وهو ما تعارضه بيلاروس دائما. وقالت إن التقارير المقدمة من هذه الولايات تستند عموما على مصادر غير ملائمة ولا يمكنها أن تدعي تقديم صورة شاملة وموضوعية عن حالة حقوق الإنسان في بلد معين. ولا يمكن ضمان حقوق الإنسان من دون حوار قائم على الاحترام المتبادل والتعاون فيما بين الدول. وذكرت أن بيلاروس تدعو هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمنظمات إلى التقيد بمبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية لدى النظر في حالات حقوق الإنسان.

٣٣ - تولى رئاسة الجلسة، نائب الرئيس، السيد محمد (غيانا).

٣٤ - السيد داروسمان (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال بما أن لجنة التحقيق قد أثبتت أسسا معقولة للتأكيد أن جرائم ضد الإنسانية لا تزال تُرتكب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن الخطوة العملية التالية ستكون هي إنشاء فريق خبراء لتقديم المشورة إلى الأمم المتحدة بشأن الكيفية التي يمكن بها تحقيق المسألة عن تلك الانتهاكات. وحث الوفود على دعم إنشاء هذا الفريق.

٣٥ - وأعرب المقرر الخاص عن أمله في أن يتم، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الانتهاء من تشكيل فريق الاتصال المعني بحقوق الإنسان، وهو تجمع غير رسمي يضم ممثلي الدول الأعضاء. وذكر أن أهداف فريق الاتصال تشمل زيادة فهم حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا



٣٩ - وبالإضافة إلى التوصيات المحددة الواردة في تقريره، قدم توصيتين عامتين من شأنهما أن تساعد على تحسين الحالة: ينبغي لحكومة بيلاروس أن توائم التشريعات الوطنية الخاصة بوسائل الإعلام مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ذي الصلة من أجل حماية الحق في الحصول على المعلومات وتعددية وسائل الإعلام؛ وينبغي للحكومة، من أجل الحفاظ على القيم التي تعهدت بالالتزام بها على الصعيد الدولي، أن تتعامل أكثر مع المجتمع المدني ومجتمع وسائل الإعلام في البلاد، بدءاً بالتسليم بأن وسائل الإعلام وإعمال حقوق وسائل الإعلام تعود إلى المجتمع المدني، وليس إلى الحكومة.

٤٠ - السيدة فيليتشكو (بيلاروس): قالت إن المقرر الخاص يعكف في تقريره، كما في الماضي، على التشويه المتعمد لحالة حقوق الإنسان في بيلاروس ويحاول تقديم حالات فردية معزولة عن سياقها باعتبارها انتهاكات ممنهجة. وقالت إنه تعمد ذكر أدنى التصنيفات الخاصة ببيلاروس من منظمات دولية غير معروفة كثيراً، وذلك على الرغم من أن بيلاروس ظلت، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة، من بين البلدان التي لها مؤشر مرتفع للتنمية البشرية منذ عدة سنوات.

٤١ - وأضافت أن المعايير المزدوجة واضحة في جميع أجزاء التقرير. فعلى سبيل المثال، جرى تقديم التدابير المتخذة لحماية الأمن القومي في بيلاروس على أنها شر مستطير، على الرغم من أن صلاحية الدولة في هذا الميدان لا جدال فيها في جميع البلدان في كل أنحاء العالم، واعتُبرت التدابير الرامية إلى حماية مواطني بيلاروس من المعلومات الهدامة التي تخرض على العنف انتهاكاً لحرية التعبير، رغم كون هذه التدابير هي القاعدة السائدة في جميع البلدان وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأردفت قائلة إنه تجدر الإشارة إلى أن بيلاروس لم تغلق أبداً فضاءها الإعلامي. وينبغي

بلغ ٨٤ في المائة، وبيلاروس هي البلد الأوروبي الوحيد الذي ليس به معارضة ممثلة في البرلمان.

٣٨ - وركز تقريره على الحق في حرية التعبير الذي يتعرض لانتهاكات عبر كامل نطاق النظام. وأشار إلى أن جميع الحقوق المنصوص عليها بموجب المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان غائبة، ولا سيما تعددية وسائل الإعلام وحرية الرأي والإعلام. وأكد على أن المجال متاح للناشرين والصحافيين المستقلين تقلص خلال العقود القليلة الماضية، ومما يبعث على القلق أيضاً أن التعديلات التي أدخلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ على قانون وسائل الإعلام الجماهيرية تعني أن جميع مضامين الإنترنت والاتصالات باتت بدورها كلها تقريباً الآن تحت سيطرة الحكومة. وأردف قائلاً إن قواعد الاعتماد تعرقل عمل الصحافيين المستقلين والأجانب، كما أنه يتعين على الناشرين الحصول على إذن لكل كتاب يرغبون في نشره، في حين يتعرض العاملون في وسائل الإعلام للتضييق بشكل روتيني، بما في ذلك من خلال مقاضاتهم بناءً على فهم زائفة. وأضاف أنه جرى اتخاذ بعض التدابير الجديدة خلال الحملة الانتخابية: إجراء مناقشة، ولكن الرئيس الذي يشغل المنصب لم يشارك فيها؛ كما أن المتنافسين الثلاثة لم يحصلوا سوى على إمكانية وصول محدودة جداً إلى وسائل الإعلام المملوكة للدولة. وأشار إلى أن فريق رصد وسائل الإعلام التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أبلغ أن الرئيس الذي يشغل المنصب كان إلى حد بعيد جداً أكثر المرشحين ظهوراً بسبب التغطية الواسعة النطاق له بفضل قدراته المؤسسية. ولكن المؤسف أنه ليست هناك أية بوادر ملموسة على تحسن التمتع بالحق في حرية التعبير في بيلاروس.

الأوروبي يبدد موارده المالية في تلك الولاية، في حين يمكن توجيهها نحو حل مشاكل ملحة مثل أزمة المهاجرين.

٤٥ - وذكرت أن بيلاروس منفتحة على التعاون مع الإجراءات الخاصة وأيدت دائما آليات الرصد التي أنشئت وفقا للالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، أجريت بنجاح الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل للحالة في بيلاروس، وتبين من نتائجه بوضوح افتقار ولاية المقرر الخاص لأي أساس.

٤٦ - السيد أموروس نونيز (كوبا): قال إن كوبا ستواصل الاعتراض على الإجراءات الانتقائية ذات الدوافع السياسية التي تمت بدون موافقة البلد المعني ولم تُسهم إلا في تشويه تحليل حقوق الإنسان. ولكن بعض البلدان تصر على استخدامها رغم ذلك. وأضاف أن تعاون حكومة بيلاروس والمعلومات التي قدمتها لم تؤخذ في الاعتبار في القضية التي بين أيدينا. فقد تعاونت بيلاروس تعاوننا وثيقا مع المفوضية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتابع قائلا إن الاستعراض الدوري الشامل هو الوسيلة الراسخة لتقييم حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان بطريقة غير انتقائية.

٤٧ - السيد أونيا غارثيس (إكوادور): قال إن التدابير القطرية المستمدة من قرارات ذات دوافع سياسية تقوض سيادة الدولة وكذا عمل آليات مثل الاستعراض الدوري الشامل، الذي تؤيده إكوادور تأييدا تاما. وهي لا تساعد في تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ بل إنها تعكس، بدلا من ذلك، تطبيق معايير مزدوجة ترمي إلى الاستفراد ببلدان معينة.

٤٨ - السيد الآغا (الجمهورية العربية السورية): قال إن تقديم تقرير المقرر الخاص إلى اللجنة يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان. وقال إن وفد بلاده يرفض رفضا باتا

للمقرر الخاص أن يلقي نظرة على شبكة الإنترنت البيلاروسية؛ حيث يمكن الاطلاع على تقاريره، وحيث تجري مناقشتها بحرية. وعلاوة على ذلك، هناك كتب سفيتلانا أليكسييفيتش متاحة للبيع في بيلاروس.

٤٩ - واستطردت قائلة إنه يبدو أن المقرر الخاص بحث فقط عن المعلومات السلبية عند جمعه المعلومات لتقريره. وأضافت أنه من غير المرجح بشكل تام تقريبا أن تكون حفنة من المنظمات غير الحكومية، التي لا ترغب حتى في الحصول على المركز القانوني لأنه من المفيد لها أن يُنظر لها باعتبارها ضحية للسلطات، مهتمة حقا بتقديم صورة صحيحة عن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس. وشددت على أن المقرر الخاص لا يملك الحق المعنوي في عرض موقفها باعتبارها ممثلة لكل المجتمع المدني البيلاروسي.

٥٠ - وأشارت إلى أن إصدار تقييمات متحيزة تحيزا صريحا وذات دوافع سياسية بشأن الانتخابات الرئاسية قبل فترة طويلة من إجراءاتها دليل على عدم موضوعية المقرر الخاص. وأكدت أن الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أجريت في تقييد صارم بالدستور والقانون الوطني. وعلاوة على ذلك، دعت بيلاروس عددا غير مسبوق من الخبراء الدوليين المستقلين من أجل مراقبة الانتخابات، ولا يبدو أن تقييمهم للحملة الانتخابية ونتائجها يتفق ورأي المقرر الخاص. وأشارت إلى أن المقرر الخاص يتجاهل بشكل سافر آراء ومصالح أغلبية مواطني بيلاروس الذين استطاعوا أن يقرروا بأنفسهم نوع البلد الذي يريدون العيش فيه، بلد ينعم بالسلام والرخاء والاستقرار.

٥١ - وقالت إن بيلاروس لا ترى حاجة إلى مقرر خاص أنشئت ولايته كوسيلة لممارسة الضغط السياسي، وأن حكومة بلادها ترفض التعاون معه. وأضافت أن الاتحاد

الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم المنافذ الإعلامية المستقلة في بيلاروس.

٥٢ - السيدة نتابا (زمبابوي): قالت إنه ليس هناك بلد حقق الكمال في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولذلك فإنه ليس هناك بلد يتمتع بالسلطة الأخلاقية لإدانة تحديات حقوق الإنسان التي تواجه البلدان الأخرى. وعندما تأخذ بعض البلدان على عاتقها الحكم على الآخرين، لا يتحقق شيء غير استقطاب وتسييس النقاش. وأكدت على أنه يجب احترام المبادئ التأسيسية لمجلس حقوق الإنسان. وقالت إن الولايات القطرية تعزز المعايير المزدوجة والانتقائية ولا تدعم الحوار والتعاون البناءين. ويظل الاستعراض الدوري الشامل أفضل محفل للاستعراض المحايد لحالات حقوق الإنسان على قدم المساواة.

٥٣ - السيدة تشامبا (مراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس لا تزال تدعو إلى القلق. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤيد دعوة المقرر الخاص الموجهة إلى بيلاروس لتنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويحث حكومة بيلاروس على إجراء الإصلاحات اللازمة لوضع حد للضغوط المستمرة على المجتمع المدني وتقييد حريات التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير. وأشارت إلى أنه على الرغم من التحسينات التي شهدتها الانتخابات الرئاسية التي أحرقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، لا تزال بيلاروس بعيدة عن الوفاء بالتزامها بإجراء انتخابات ديمقراطية، وينبغي أن تتعاون مع الهيئات الدولية من أجل إصلاح قوانينها الانتخابية في الوقت المناسب استعدادا للانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٦. وتساءلت عما سيتطلبه جعل الانتخابات المقبلة في بيلاروس تنافسية حقاً وعن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يشجع رئيس بيلاروس على الدخول في حوار جدي بشأن

تسييس حقوق الإنسان وانتقائية الإجراء موضوع الحديث، الشيء الذي يمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية للبلد المعني.

٤٩ - السيد باسكيي (سويسرا): قال إن سويسرا تشاطر المقرر الخاص قلقه بشأن عملية الاعتماد المقيّدة لوسائل الإعلام والصحافيين وكذا حالات العنف ضدهم، والتجريم غير المتناسب للمضمون، وزيادة تحكم الحكومة في الإنترنت في بيلاروس، وهو ما ينتهك المبادئ التي يقوم عليها كل من الدستور الوطني وكذا الالتزامات الدولية للبلد. وتساءل عما إذا كانت وسائل الإعلام والصحافيون الذين أدينوا بموجب قانون وسائل الإعلام الجماهيرية، أو كانوا ضحايا للعنف، يتمتعون بإمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية الفعالة بالنظر إلى عدم استقلالية النظام القضائي لبيلاروس، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي سبل الانتصاف تلك. وتساءل أيضاً عما إذا كان المقرر الخاص يرى أن السياقات السياسية الوطنية والإقليمية مواتية للتراجع عن تجريم الآراء في بيلاروس أم إلى اشتداده.

٥٠ - السيد تشو ميونغ - نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه يجب احترام حرية الدول في الحفاظ على النظم السياسية والاقتصادية التي تختارها وتعزيزها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وقال إن حكومة بلاده تعارض أي محاولة لانتهاك سيادة وسلامة بلد ما أو التدخل في شؤونه الداخلية تحت ذريعة حقوق الإنسان، وتدعو إلى القطع مع جميع الإجراءات القطرية ذات الدوافع السياسية مرة واحدة وإلى غير رجعة.

٥١ - السيدة بيل (المملكة المتحدة): حثت حكومة بيلاروس على تعديل القوانين التي تقيد وسائل الإعلام وحريات التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، وعلى إدخال تغييرات من شأنها أن تجعل من الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٦ عملية أكثر ديمقراطية وتعددية. وتساءلت عن

يأخذان في الاعتبار الخصوصيات والقيم الثقافية والتاريخية للدول وحدهما الكفيلان بتيسير حل هذه المسائل.

٥٧ - السيد ماك (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلاده يشعر بخيبة أمل لعدم تسجيل أي تحسن في ممارسة حرية التعبير في بيلاروس، بالنظر إلى أن التدفق المنفتح والحر للمعلومات هو من صميم الحكومة الديمقراطية. وتساءل عما إذا كان الإنترنت والأدوات الشائعة الاستخدام في البيئات القمعية للتفاف على القيود المفروضة على الاتصالات تمكن الناس في بيلاروس من الوصول إلى وسائل الإعلام الأجنبية أو تبادل الآراء والأفكار.

٥٨ - استأنف السيد هلال (المغرب) رئاسة الجلسة.

٥٩ - السيد آبييردييف (تركمانستان): قال إن على جميع الزملاء أن يقرأوا بعناية الوثيقة المقدمة من بيلاروس بشأن التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان (A/C.3/70/2). وذكر أن بيلاروس أكملت بنجاح الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو ٢٠١٥ وحققت زيادة كبيرة في تعاونها مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان من خلال التوقيع على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مما يدل على استعدادها للدخول في حوار مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٦٠ - السيد إلياس (كازاخستان): قال إن كازاخستان تلاحظ بتقدير التقدم المحرز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بيلاروس، ولا سيما الجهود البعيدة المدى التي تبذلها حكومة بيلاروس لاعتماد إصلاحات سياسية، وكفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز مواصلة ترسيخ الديمقراطية والتحرير. وقال إن وفد بلاده يدعو المقرر الخاص إلى العمل من أجل إجراء حوار وتعاون بنائين مع حكومة بيلاروس، مع الحفاظ على مبادئ الحياد والموضوعية وعدم التسييس.

المسألة. وتساءلت أيضا عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد في تحسين ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في بيلاروس.

٥٤ - السيد ثينكوميو انجنو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن الإجراءات القطرية لا تساعد في معالجة قضايا حقوق الإنسان وإن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة الوحيدة للقيام بذلك. ودعا وفد بلاده المجتمع الدولي إلى مواصلة حوار الإيجابي وعمله مع بيلاروس وشجع هذه الأخيرة على التعاون مع آليات حقوق الإنسان من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية.

٥٥ - السيد دفورجاك (الجمهورية التشيكية): قال إن وفد بلاده يساوره القلق بسبب حالة حقوق الإنسان في بيلاروس ودعا حكومة بيلاروس للتعاون تعاوناً كاملاً مع المقرر الخاص وغيره من الإجراءات الخاصة. وقال أيضا إن الدعوة التي وجهتها بيلاروس إلى المراقبين الدوليين وغير ذلك من التحسينات أثناء الانتخابات الرئاسية الأخيرة تمثل تطورات جديدة بالترحيب، بيد أنه يجب تهيئة ظروف أكثر مواتاة من أجل السماح بالمشاركة الكاملة للمواطنين في الحياة العامة والسياسية دون تدخل غير لازم من الدولة.

٥٦ - السيدة تينبيكوف (قيرغيزستان): قالت إن قيرغيزستان ترحب بالخطوات التي اتخذتها بيلاروس في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما إكمالها للجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل وتوسيعها لقائمة الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التي وجهت إليها الدعوة لإجراء زيارات إلى البلد. وأضافت أن الالتزامات الطوعية المتعهد بها في إطار الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات المقرر الخاص ستقدم دعماً كبيراً لبيلاروس في معالجة قضايا حقوق الإنسان. وأكدت أن الحوار والتعاون البنائين اللذان

٦١ - السيد الباهي (السودان): قال إن وفد بلاده يؤكد مجددا موقفه الثابت بأن المسائل القطرية في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن تعالج في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، بدون تسييس أو انتقائية أو تحيز. وقال إن الحوار مع البلدان المعنية يظل أكثر الوسائل فعالية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وينبغي أن يُعطى الأولوية. وأضاف أن الخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة بيلاروس في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك استكمال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، ينبغي تعزيزها من خلال الدعم التقني وبناء القدرات.

٦٢ - السيدة ساندوفال (نيكاراغوا): تحدثت أيضا بالنيابة عن دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وقالت إنه من المؤسف أن اللجنة رضخت مرة أخرى لرغبات بعض الدول الأعضاء من أجل تعيين مقررين خاصين للبلدان النامية بغرض ابتزازها والتسلط عليها. وأكدت أن نيكاراغوا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات ترفضان تلك الممارسة الانتقائية التي تسييس حقوق الإنسان وتنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٦٣ - السيد ساركي (نيجيريا): قال إنه ليس هناك بلد مثال للكمال في مجال حقوق الإنسان. وأكد أن عملية الاستعراض الدوري الشامل تعالج الحالات القطرية بما فيه الكفاية. ولذلك فإن مشاريع القرارات القطرية التي تعالج حقوق الإنسان ليست ضرورية وينبغي أن تتوقف. وأضاف أنه ليس هناك أساس لإحالة البلدان إلى مجلس الأمن بسبب حالات حقوق الإنسان فيها لأن تلك الحالات لا تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

٦٤ - السيد توربيرغسن (النرويج): قال إن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس لا تزال تشكل مصدر قلق خطيرا. وقال إن بيلاروس هي البلد الوحيد في أوروبا الذي لا يزال يطبق عقوبة الإعدام. وذكر أن النرويج تهيئ بيلاروس أن

٦٥ - السيد زاغايونوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلاده لا يزال يساوره قلق بالغ إزاء استمرار ممارسة أعمال النظر الانتقائي في حالة حقوق الإنسان في فرادى البلدان، واستخدام قضايا حقوق الإنسان لأغراض سياسية. وقال إن الاستعراض الدوري الشامل أداة فعالة للتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان ويوفر تقييما موضوعيا وذا مصداقية لحالة حقوق الإنسان في جميع البلدان. وذكر أن المعلومات التي قدمتها بيلاروس بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وما تلاه من حوار لا تؤيد القلق الذي أعرب عنه المقرر الخاص. وأضاف أن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس لا تتطلب لا اهتماما ملحا من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ولا آلية رصد خاصة.

٦٦ - السيد بوفيدا بريغو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلاده يرفض كل أشكال الانتقائية في معالجة مسائل حقوق الإنسان التي تستهدف بلدان الجنوب، ولا سيما الولايات والإجراءات القطرية ذات الدوافع السياسية

٦٧ - السيد توربيرغسن (النرويج): قال إن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس لا تزال تشكل مصدر قلق خطيرا. وقال إن بيلاروس هي البلد الوحيد في أوروبا الذي لا يزال يطبق عقوبة الإعدام. وذكر أن النرويج تهيئ بيلاروس أن

٦٨ - السيد توربيرغسن (النرويج): قال إن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس لا تزال تشكل مصدر قلق خطيرا. وقال إن بيلاروس هي البلد الوحيد في أوروبا الذي لا يزال يطبق عقوبة الإعدام. وذكر أن النرويج تهيئ بيلاروس أن

٦٩ - السيد توربيرغسن (النرويج): قال إن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس لا تزال تشكل مصدر قلق خطيرا. وقال إن بيلاروس هي البلد الوحيد في أوروبا الذي لا يزال يطبق عقوبة الإعدام. وذكر أن النرويج تهيئ بيلاروس أن

٧٠ - السيد توربيرغسن (النرويج): قال إن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس لا تزال تشكل مصدر قلق خطيرا. وقال إن بيلاروس هي البلد الوحيد في أوروبا الذي لا يزال يطبق عقوبة الإعدام. وذكر أن النرويج تهيئ بيلاروس أن

يعارض انتشار التقارير والولايات المتحيزة مثل الولاية الخاصة ببيلاروس ويدعو مُطلق تلك الولاية ذات الدوافع السياسية إلى الدخول في حوار قائم على الاحترام والمساواة بدلا من إساءة استخدام آليات حقوق الإنسان لممارسة الضغط السياسي على الدول الأعضاء.

٦٩ - السيد تيسفاي (إريتريا): قال إن إريتريا، بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز، ترفض النهج القطري. وقال إن الحوار والمشاركة، فضلا عن التعاون بين جميع الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين، هما الطريق للتقدم إلى الأمام. وأشار إلى أن العالمية والشفافية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية ينبغي أن تكون هي المبادئ التي توجه عمل مجلس حقوق الإنسان. وأكد أن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الحكومية الدولية الرئيسية لاستعراض مسائل حقوق الإنسان على الصعيد الوطني في جميع البلدان دون تمييز، بما في ذلك في بيلاروس.

٧٠ - السيد شادييف (أوزبكستان): قال إن تقرير المقرر الخاص نتيجة إجراء خاص لم يحظ، منذ بدايته، بدعم لا لبس فيه من أعضاء مجلس حقوق الإنسان. وقال إن التقرير لا يعكس إنجازات بيلاروس في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ فقد أكملت بيلاروس بنجاح الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل واعتمدت معظم التوصيات، مما يدل بوضوح على انفتاحها على تدابير إضافية لحماية حقوق الإنسان. وشدد على أنه من غير المقبول محاولة الاستعاضة عن الاستعراض الدوري الشامل بنهج يقوم على معايير مزدوجة وعلى تكرار القرارات القطرية التي تتسم بالانتقائية وتتعارض ومبادئ العالمية والموضوعية. وأشار إلى أن بعض القرارات مثل مشروع القرار الذي أيده المقرر الخاص تأتي

التي تقوض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتمثل دليلا واضحا على استخدام معايير مزدوجة. وحث الدول الأعضاء على الاستفادة من عمل مجلس حقوق الإنسان. وأكد أن الاستعراض الدوري الشامل هو أفضل محفل للنظر في حالات حقوق الإنسان من خلال التعاون والحوار.

٦٧ - السيدة راحيموفا (أذربيجان): قالت إن أذربيجان تعترف بالجهود التي تبذلها حكومة بيلاروس للوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وبالتقدم الذي أحرزته حتى الآن، بما في ذلك إكمالها الناجح للجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل وتعاونها الجاري مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقالت إن التعاون والحوار هما المفتاح للامتثال الفعلي لتلك الالتزامات. وذكرت أن اعتماد نهج منحاز في حالات حقوق الإنسان والتسييس والمعايير المزدوجة يؤدي إلى نتائج عكسية ويتعارض مع مبدأ التعاون والحوار.

٦٨ - السيد حساني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن إيران تؤمن بإيماننا راسخا بأن استمرار الاعتماد الانتقائي للقرارات الخاصة ببلدان بعينها وولايات متابعها من أجل تحقيق أغراض سياسية ينتهك مبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية في معالجة مسائل حقوق الإنسان ويقوض التعاون باعتباره المبدأ الأساسي الذي يُستند إليه في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا. وأشار إلى أن عملية الاستعراض الدوري الشامل توفر آلية لاستعراض حالة ومسائل حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة؛ وقال إن إيران تهنئ بيلاروس على إكمالها الناجح للجولة الثانية من الاستعراض. وأضاف أنه من المشجع جدا أن تسعى بيلاروس جاهدة إلى التعاون بشكل بناء مع المفوضية وإلى زيادة التعاون مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان. واستطرد قائلا إن وفد بلاده

إلا إلى الخلافات والمواجهات، الأمر الذي يتعارض مع الهدف المشترك لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على أساس مبادئ التعاون والحوار الحقيقي الراميين إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء. وأكد أن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الأكثر فعالية في معالجة تحديات حقوق الإنسان. وختم بالقول إن ميانمار تضم صوتها إلى الدعوة إلى إنهاء كل الولايات والقرارات القطرية.

٧٤ - السيد هارازي (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس): قال إنه إذا استمرت حكومة بيلاروس في اعتبار اعتماد الصحفيين مكافئا لتصريح العمل، فإن وسائل الإعلام الأجنبية ستظل مقيدة. وقال إن الاعتماد يجب أن يُستخدم حصرا في تيسير عمل الصحفيين، وليس كأداة لحظر عملهم. وذكر أن القوانين والممارسات التي تقيد أو تعيق أو تحظر أو تجرم بالطلق الدعم الخارجي للمجتمع المدني ووسائل الإعلام تمثل إنكارا مباشرا لعالمية حقوق الإنسان والالتزامات المشتركة التي تعهدت بها جميع البلدان، وينبغي على المجتمع الدولي أن يعارضها معارضة شديدة.

٧٥ - وأردف قائلا إن الإنترنت مفيد جدا باعتباره مصدرا تعدديا للمعلومات، ولكنه لا يمكن أن يحل بأي حال محل التعددية الحقيقية لوسائل الإعلام. ذلك أن التلفزيون لا يزال هو المصدر الرئيسي للمعلومات في أي بلد. ويمكن لشبكة الإنترنت أن تؤدي إلى تشطي الرأي العام، وهو أمر لا يقل خطورة عن احتكاره. وتابع قائلا إنه ليس هناك بديل عن حرية البث الإذاعي؛ ومن المؤسف أن حكومة بيلاروس لم تسمح بأي نوع من قنوات البث الإذاعي التي يملكها القطاع الخاص بالعمل على المستوى الوطني في البلاد. وأكد أنه من المستحيل بحكم التعريف إجراء انتخابات حرة إذا كان الناخبون غير مطلعين ولا يتلقون المعلومات إلا من خلال وسائل الإعلام المملوكة للدولة، وهي منافذ إعلامية

بنتائج عكسية، ولا تُسهم بشيء في المساعدة على تحسين الأوضاع في البلدان المعنية.

٧١ - السيد ليو شاوسوان (الصين): قال إن التقرير يركز فقط على الحقوق المدنية والسياسية لمواطني بيلاروس، متجاهلا التقدم المحرز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، الأمر الذي ينتهك المبادئ الأساسية للموضوعية وعدم الانتقائية. وقال إن الصين ما انفكت تدعو دائما إلى حل قضايا حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون البناءين. وذكر أن الصين تظل منشغلة إزاء الاستخدام التعسفي للاستنتاجات النهائية لمنظمات غير حكومية في التقرير. بيد أنها ترحب بالالتزام الذي قطعه بيلاروس بقبول توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتعتقد أن بيلاروس ستحسن تشريعاتها وآلياتها المتعلقة بحقوق الإنسان وستحرز المزيد من التقدم.

٧٢ - السيد فام كوانغ هيو (فيت نام): قال إن فيت نام ترحب بالجهود الهامة التي تبذلها حكومة بيلاروس من أجل كفالة الاستقرار السياسي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الأحوال المعيشية. وذكر أن بيلاروس شاركت في حوار حول حقوق الإنسان مع الشركاء الدوليين وتتعاون بنشاط مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما عن طريق تقديم التقارير الوطنية وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وقال إن حكومة بيلاروس قد أثبتت، أثناء الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، التزامها بتعزيز حقوق الإنسان والحريات.

٧٣ - السيد ثين (ميانمار): قال إن الولايات والقرارات القطرية تتعارض مع مبادئ عدم الانتقائية والعالمية والحياد الموضوعية. وأشار إلى أن مداولات اللجنة ينبغي أن تسترشد بهذه المبادئ وتستبعد المعايير المزدوجة والتسييس. وأضاف أن استمرار الولايات والقرارات القطرية لن يؤدي

٨٠ - وأوضح أن تقارير لجنة التحقيق المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/HRC/29/CRP.1 و A/HRC/29/42) قطعت شوطاً طويلاً في اتجاه شرح السبب الذي جعل عدد الإرئيريين الذين يفرون نحو أوروبا يزداد باطراد منذ عام ٢٠٠١ ويرتفع بأكثر من ١٥٠ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وذلك من خلال التأكيد على أنه لم تُجر هناك انتخابات منذ عام ١٩٩٣ وانعدام وجود الصحافة منذ عام ٢٠٠١؛ واستمرار القيود المفروضة على كل صنف الحريات؛ وكذلك وجود حالات اعتقال تعسفي دون محاكمة عادلة أو دون أي محاكمات بالمرّة، وحالات العمل القسري والتعذيب؛ كما يقع السجناء السياسيون في الحبس الانفرادي أو لقوا مصرعهم في ظروف قاسية في أماكن الاحتجاز؛ ويجري اعتقال المواطنين العاديين واحتجازهم وتعذيبهم، بل وحتى قتلهم بدوافع سياسية؛ هذا وتخلق شبكات المراقبة انعدام الثقة داخل المجتمع المحلي الذي لم يعد يقدر على الكلام خوفاً من الانتقام؛ في حين يقوم متصيدون مجهولون في المدونات ببت الشكوك حول أهداف أولئك الذين يسعون إلى تعزيز حقوق الإنسان في إريتريا. وقد أدت حملة التهريب إلى تفتيت المجتمع المدني في الشتات وتقويض تصميم الأفراد على المطالبة بحقوقهم. وفي جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٥، لودق أعضاء اللجنة في الشوارع وعملت السلطات الإريتريّة على تشويه سمعة اللجنة في شبكة الإنترنت، وهو ما يدل على عزمها على التحكم في أي شخص تعتبره منتقداً لها.

٨١ - وأضاف أن انتهاكات منهجية وواسعة النطاق وجسيمة لحقوق الإنسان كانت ولا تزال تُرتكب في إريتريا، ولا وجود للمساءلة عنها. وذكر أن مرتكبيها الرئيسيين هم قوات الدفاع الإريتريّة، ومكتب الأمن الوطني، وقوات الشرطة، ووزارة الإعلام، ووزارة العدل، ووزارة الدفاع،

تخضع لتحكم صارم. وبالتالي، فإن الطريق نحو الانتخابات الحرة يكون عبر ترسيخ التعددية.

٧٦ - وأعرب عن سروره لسماع أن أعمال سفيتلانا أليكسييفيتش يمكن شراؤها الآن في بيلاروس، ولكن ذلك لا يغير من واقع أن عملها نُشر في دول أخرى ناطقة بالروسية، ولكن ليس في بيلاروس.

٧٧ - ومضى قائلاً إن حكومة بيلاروس تعلم كيف أنه كان حريصاً دائماً على تقديم توصيات غير مسببة ومتدرّجة وواقعية جداً وقابلة للتنفيذ وعملية. وختم بالقول إنه على استعداد للتعاون مع تلك الحكومة في أقرب وقت تود ذلك.

٧٨ - السيدة فيلنيتشكو (بيلاروس): قالت إن الحوار في الاجتماع الحالي أظهر مرة أخرى أن المقرر الخاص لم يكن يتوفر على المعلومات الكاملة عن الحالة في بيلاروس، وفي بعض المسائل لم يكن يقوم بأكثر من مجرد التأويل وتضليل الدول. ولذلك، فإن حكومتها تدعو جميع الدول المهتمة بالحالة في بيلاروس إلى زيارة البلد، ومشاهدة التلفزيون البيلاروسي، والاطلاع على الإنترنت البيلاروسي. وأضافت أن بيلاروسيا تعتبر نفسها شريكا كاملاً وهي مستعدة للمشاركة في حوار مفتوح قائم على الاحترام المتبادل.

٧٩ - السيد سميث (رئيس لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا): قال إن لجنة التحقيق تكرر بقوة الإعراب عن انشغالها إزاء نزوح اللاجئين إلى أوروبا الذي بات أكثر إثارة للقلق، وخاصة بشأن المكون الإريتري الكبير للفارين من بلدهم. وأضاف أنه اتهم استثنائي للحكومة حكمت إريتريا منذ الاستقلال قبل أكثر من ٢٠ عاماً، حيث يشعر العديد من الناس بالحاجة إلى الفرار من مسقط رأسهم من أجل عيش حياة كريمة خالية من الخوف.



والبعثات الدبلوماسية الموجودة داخل إريتريا بشكل منتظم إلى مقر كل منها.

٨٥ - وذكر أن إريتريا أحرزت تقدما في تعزيز الحكم الرشيد والنظام القضائي. وأشار إلى أن هناك سياسة لتحقيق العدالة الاجتماعية وأن توفير خدمات، مثل الصحة والتعليم، بصورة منصفة أمر مكفول. وقال إن هناك تركيزا خاصا على المجموعات الأكثر ضعفا في المجتمع. وأضاف أنه جرى إصدار قانون العقوبات والقانون المدني الجديدين اللذين أدرجت فيهما حقوق الإنسان كما هي محددة عالميا في أيار/مايو ٢٠١٥. وقد انضمت إريتريا إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها بشأن منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وذكر أن مسؤولين من المفوضية زاروا إريتريا مرتين وهم يخططون لزيارة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ومن أجل زيادة الوعي العام، يجري الاحتفاء بالعديد من الأيام الدولية التي تعترف بها الأمم المتحدة، مثل اليوم الدولي للمرأة، واليوم العالمي للطفل، ويوم حقوق الإنسان. ومضى قائلا إنه جرى حوار وتعاون بناء ومنتظم، في إطار المادة ٨ من اتفاق كوتونو، بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الموجودة في إريتريا وحكومة بلاده بشأن مسألة حقوق الإنسان. وأردف قائلا إن إريتريا شاركت، في عام ٢٠١٤، في تقديم مشروع القرار المتعلق بوقف العمل بعقوبة الإعدام (A/C.3/69/L.51/Rev.1).

٨٦ - وفيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، قال إن التعليم من الحضنة إلى مستوى التعليم العالي مجاني في إريتريا. وفي مستويات التعليم العالي والمهني، يجري تقديم الغذاء وتوفير السكن مجانا للطلاب. ويُدرس الطلاب بلغتهم

والجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، ومكتب الرئيس، والرئيس. وأشار إلى أن الانتهاكات المتعلقة بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، والتعذيب، والخدمة الوطنية، والعمل القسري قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.

٨٢ - وأردف قائلا إن لجنة التحقيق تأسف لعدم رد حكومة إريتريا على طلبات زيارة البلد، ولكنها ستواصل السعي إلى الحصول على تعاونها. وقد دعت اللجنة الجمعية العامة إلى إصدار بيان بشأن انشغالها إزاء حقوق الإنسان في إريتريا وأن تُبقي هذه المسألة حاضرة بقوة على جدول أعمالها.

٨٣ - ومضى قائلا إنه في ضوء نزيف الشباب المنتج الذي يهرب من الخدمة الوطنية وضعف الاقتصاد وتدني أدائه، ترسل حكومة إريتريا إشارات على استعدادها للانفتاح على المجتمع الدولي. وقال إنه يجب على المجتمع الدولي، عند الرد على تلك الإشارات الإيجابية، أن يأخذ في الحسبان أن احترام حقوق الإنسان هو الأساس الذي تقوم عليه التنمية الناجحة وينبغي أن تكون في صدارة وصميم أي جهود جديدة لمساعدة إريتريا في بناء اقتصادها وتوفير فرص العودة للإريتريين في الخارج.

٨٤ - السيد تيسفاي (إريتريا): قال إن وفد بلاده قام بتوزيع وثيقة ترفض الولايات القطرية (A/HRC/29/G/6). وقال إن التقارير الحالية لا تختلف في دوافعها ومحتواها ومنهجيتها عن تقرير المقرر الخاص لعام ٢٠١٤؛ فهي تفتقر للمهنية والموضوعية والحياد وملئمة بالمعلومات الملفقة والاستنتاجات العامة التي تُعارض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الموضوعية وعدم الانتقائية والحياد. وهي تتناقض بشكل تام أيضا مع التقارير التي يمكن التحقق منها والمستفيضة التي ترسلها مختلف وكالات الأمم المتحدة

واسع. كما جُرمت إريتريا زواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وجميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف المتزلي. وأما الاغتصاب فيعاقب عليه القانون بشدة. وإضافة إلى ذلك، فإن الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة، فضلا عن ملكية المرأة للأراضي والعقارات، مكفولة بموجب القانون. وفي شراكة مع الاتحاد الأوروبي، دُرِب ما يقرب من ٢٠٠ ١ قاض من قضاة محاكم المجتمعات المحلية، و ٣٧٠ كاتباً و ٧٠٠ موظف من موظفي الدعم. وكانت إريتريا أحد أول البلدان التي قدمت تقريرها الوطني بشأن مناهج عمل يبيح لكل من الاتحاد الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٨٩ - وفيما يتعلق بتهيئة الفرص للشباب، ينظم الاتحاد الوطني للشباب والطلاب الإريتريين منظمات رسمية وغير رسمية للشباب لمناقشة المسائل الوطنية والدولية. كما كانت تُمنح زيادات دورية للموظفين المدنيين، بما في ذلك الشباب. ويجري إشراك الشباب في زراعة الغابات، وجمع المياه، والعديد من برامج بناء الهياكل الأساسية. وتصدر الإشارة إلى أن الخدمة الوطنية واجب قانوني تم تحديده في مدة ١٨ شهرا. وأكد أن سوء التفسير وسوء التقديم المعتمدين لذلك البرنامج على أنه خدمة عسكرية غير محددة الأجل أمر غير مقبول ويجب تصحيحه ورفضه.

٩٠ - وقال إن رئيس بلده طلب رسمياً من الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن إنشاء هيئة للتحقيق في الجرائم التي يرتكبها المتاجرون في البشر ومهربوهم في حق المواطنين الإريتريين وغيرهم من الضحايا. واستطرد قائلاً إن إريتريا شكلت جبهة مشتركة وصاغت استراتيجية مشتركة مع الدول المجاورة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من المؤسسات من أجل تكثيف كفاحها ضد

الأمم حتى الصف السادس، وبعد الصف السادس، تُدرس جميع المواد باللغة الإنجليزية. ووفقاً لتقرير صادر عن مبادرة العد التنازلي نحو عام ٢٠١٥، فإن إريتريا واحدة من بين أربعة بلدان من أصل ٧٥ من بلدان مبادرة العد التنازلي حققت الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة. كما حققت الهدف ٦، وهي في طريقها نحو تحقيق الأهداف الأخرى. وبحسب تقرير لمنظمة الصحة العالمية، فإن إريتريا خالية من شلل الأطفال والحصبة، وقد بلغ تحصين الأطفال نسبة ١٠٠ في المائة تقريباً، كما أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية البالغ معدل ٠,٩٣ في المائة هو الأدنى في أفريقيا.

٨٧ - ومضى قائلاً إن حكومة بلاده تنفذ سياسة متكاملة ومنسقة من أجل حماية وتعزيز حقوق الطفل. وقال إن إريتريا قدمت تقريرها إلى لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠١٤ وإنها بصدد تنفيذ الملاحظات الختامية للجنة بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وأضاف أن العقاب الجسدي ممنوع، وأن حق الأطفال في اختيار الحضانة في حالات الطلاق مكفول بالقانون. كما أن تجنيد القُصر دون سن الثامنة عشرة في الجيش ممنوع صراحة بالقانون. وأشار إلى أن إريتريا تعمل على تنفيذ خطة عمل برنامج قطري بشراكة مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨٨ - وذكر أن الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات يشارك بفعالية في جميع مستويات المجتمع والحكومة من أجل النهوض بتمكين المرأة وحماية حقوق الفتيات. وقال إن إريتريا قدمت تقريرها بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في آذار/مارس ٢٠١٥. وقد تُرجمت الاتفاقية إلى اللغات المحلية ونُشرت على نطاق

وهو ما يمثل أكبر شكل من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان.

٩٣ - واستطرد قائلاً إن إريتريا، باعتبارها بلدا يعيش في مرحلة ما بعد النزاع عانى شعبه الكثير نتيجة عدة عقود من حرب مدمرة طويلة الأمد من أجل الاستقلال، لا تنكر وجود مجال للتحسين وستواصل وتعزز مشاركتها مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وأكد أن إريتريا بلد يسوده السلام والوئام، منخرط انخراطا تاما وملتزم التزاما كاملا بتنفيذ قوانينه الوطنية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هو طرف فيها. وذكر أن الشعب الإريتري بحاجة إلى الفهم والتضامن وليس التهديدات، والتخويف والادعاءات الملفقة.

٩٤ - وقال إن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة للنهوض بمثل حقوق الإنسان. وأضاف أن التشويه والفضح والولايات القطرية لم تنجح في الماضي ولن تنجح في المستقبل. ولذلك فإن الإبقاء على المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا ولجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا، التي يمثل المقرر الخاص عضوا فيها، أمر لا لزوم له ومجحف وتبديد للوقت والموارد. وينبغي أن تخصص للمفوضية الموارد التي كانت مخصصة لتلك الولايات المتداخلة من أجل تعزيز ركيزتها المتعلقة بالتعاون التقني مع الدول الأعضاء. وختتم بالقول إن إريتريا تدعو إلى رفض ورد تقارير المقرر الخاص ولجنة التحقيق وإنهاء ولايتهما.

٩٥ - السيدة قادرة أحمد حسن (جيبوتي): قالت إن وفد بلادها يشعر بانشغال خاص إزاء ظروف الاحتجاز القاسية للغاية المبينة في التقرير، لأن هناك أسرى حرب جيبوتيين محتجزين في إريتريا. وقالت إنه لا توجد معلومات متاحة لأي من الأطراف المعنية من أجل التأكد من وجود المقاتلين الجيبوتيين في إريتريا وحالتهم. وأضافت أن وفد بلادها يدعو حكومة إريتريا إلى التقيد بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق

المهاجرين بالبشر وتهريب الأشخاص. وعلى مدى الشهور الإثني عشر الماضية، استقبلت إريتريا عدة بعثات أوروبية تمكنت من إجراء تقييم مباشر للوضع الداخلي وفهم سياسة الحكومة بشأن الإريتريين الذين غادروا البلاد بطريقة غير شرعية ويعودون إلى البلاد للإقامة أو الزيارة. ونتيجة لزياراتهم وتفاعلهم المكثف مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة، قامت وزارة الداخلية في المملكة المتحدة ودائرة الهجرة الدانمركية بتنقيح سياساتها المتعلقة باللجوء فيما يخص المهاجرين الإريتريين غير الشرعيين.

٩١ - وفيما يتعلق بملكية الأراضي ومشاريع الإسكان، تمنح المادة ٤ من قانون التصريح بالأراضي رقم ١٩٩٤/٥٨ لكل مواطن الحق في الحصول على الأراضي للسكن، وزادت المادة ٤-٤ على ذلك بضمان المساواة في التمتع بذلك الحق دون تمييز على أساس نوع الجنس أو المعتقد أو العرق أو العشيرة.

٩٢ - وأردف قائلاً إن احتلال إثيوبيا للأراضي التابعة للسيادة الإريترية، بما في ذلك بلدة بادمي، وكذا الجزاءات غير العادلة وذات الدوافع السياسية المفروضة على إريتريا تمثل معيقات حقيقية تحول دون تمتع شعب إريتريا الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقه في التنمية، وهي ليست ذريعة كما ألمح إلى ذلك كل من المقرر الخاص ولجنة التحقيق. وأضاف أن وفد بلاده يناشد جميع الأطراف المعنية بالنهوض بحقوق الإنسان في إريتريا أن تحت إثيوبيا على احترام القانون الدولي والتزاماتها التعاهدية والانسحاب فورا ودون شروط من الأراضي التابعة للسيادة الإريترية، بما في ذلك بادمي. وأشار إلى أن وفد بلاده يدعو أيضا مجلس الأمن إلى رفع الجزاءات الجائرة المفروضة على إريتريا، لأنها تواصل الإضرار بأضعف أفراد المجتمع، وتشكل عقبا جماعيا،

ولايتهم. وأشارت إلى أن وفد بلادها مهتم بسماع المزيد عما تعلمته اللجنة من عملها والكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تدعم عملها، عن طريق مجلس حقوق الإنسان، لكفالة مستوى قوي من المساءلة.

٩٨ - السيدة تشامبا (مراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن لجنة التحقيق هي الأداة المناسبة التي ينبغي أن تستخدمها الأمم المتحدة في التعامل مع التقارير الواردة عن الانتهاكات الرهيبة لحقوق الإنسان في إريتريا. وقالت أيضا إن حكومة إريتريا بحاجة إلى التعامل مع توصيات واستنتاجات اللجنة على وجه الاستعجال وبدء العمل مع اللجنة على الفور من أجل إظهار رغبتها الحقيقية في المشاركة. وتساءلت عن مدى التشابه بين التوصيات التي قبلتها إريتريا في آخر استعراض دوري شامل للحالة فيها وبين توصيات اللجنة في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان. وتساءلت كذلك عما إذا كانت الحكومة قد بدأت العمل بتوصيات لجنة التحقيق أو الاستعراض الدوري الشامل. وأخيرا، تساءلت عن الخطط الموجودة فيما يتعلق بالتقرير الثاني، وعن الكيفية التي يمكن الاستفادة بها من التقرير الأول، وما إذا كان يجري وضع استراتيجيات فيما يخص منهجيته.

٩٩ - السيد ماك (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة تشجع حكومة إريتريا على احترام التزامها بإعادة مدة الخدمة الوطنية إلى ١٨ شهرا للأشخاص المجندين منذ عام ٢٠١٤، وهو ما من شأنه أن يبعث بإشارة إيجابية إلى المجتمع الدولي والشعب الإريتري. وقال إنه يجب على الحكومة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وديمقراطية، وإنشاء قضاء مستقل وشفاف، والإفراج عن الأشخاص المحتجزين بطريقة تعسفية، بمن فيهم أعضاء مجموعة ال-١٥، والصحافيين، وأعضاء الجماعات الدينية. وأضاف أنه ينبغي لها أيضا أن تتخذ خطوات إيجابية نحو تحسين أوضاع

الإنسان والمجال الإنساني من خلال كفالة السلامة البدنية وسلامة أسرى الحرب الجيئيين وإتاحة إمكانية الوصول إليهم وتقديم المعلومات إلى الأطراف المعنية. وكرر وفد بلادها الإعراب عن انشغاله وأسفه لانعدام مشاركة وتعاون حقيقيين للسلطات الإريتريّة مع لجنة التحقيق والمعنيين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وتساءلت عما إذا كانت لجنة التحقيق قد تلقت أي معلومات عن مكان وجود أسرى الحرب الجيئيين. وتساءلت أيضا عما أحرز من تقدم منذ اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٦ فيما يتعلق بإطلاق سراح جميع السجناء المحتجزين دون تهمة أو محاكمة، وعن التحديات المحددة الموجودة في هذا الصدد. وأخيرا، تساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تساعد لجنة التحقيق في الاضطلاع بولايتها وكفالة حصولها على إمكانية الوصول وإجراء اتصالات أفضل بشأن المسائل المتعلقة بولايتها.

٩٦ - السيد الباهي (السودان): قال إن وفد بلاده يكرر تأكيد موقفه الثابت بأن مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل القطرية، ينبغي أن تعالج في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، وفي احترام تام لمبادئ عدم التسييس وعدم الانتقائية والحياد. وذكر أنه ينبغي توفير الدعم التقني وبناء القدرات للبلدان المعنية، وذلك على أساس التعاون والحوار من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٩٧ - السيدة مورتون (أستراليا): قالت إن أستراليا يساورها قلق بالغ بشأن الاستنتاج الذي خلصت إليه لجنة التحقيق بأن حكومة إريتريا مسؤولة عن انتهاكات منهجية وواسعة النطاق وجسيمة لحقوق الإنسان، وأعربت عن خيبة أملها لكون اللجنة لم تتمكن من زيارة إريتريا للاضطلاع بولايتها على نحو شامل. وقالت إنها يساورها القلق أيضا إزاء التهديدات التي واجهها أعضاء اللجنة عند تنفيذ

أن ممثل إريتريا أثار مسألة لا علاقة لها بولاية اللجنة. واستحضر كيف أن ثلاث حزم من الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن كانت ضد إريتريا. وأوضح أن مشاكل إريتريا ليست خارجية؛ ولذلك يجب عليها أن تنظر باتجاه الداخل حتى تجد حلولاً لها. وختم بالقول إنه بغض النظر عن أي مشاكل قد تكون لها مع جيرانها، فإن مسائل حقوق الإنسان تبقى من المسؤولية الحصرية للحكومة.

١٠٣ - السيد بوفيدا بريكو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلاده يرفض الانتقائية ذات الدوافع السياسية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، فضلاً عن التدابير القطرية، التي تمثل دليلاً واضحاً على ازدواجية المعايير وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة. وأكد أن التعاون والحوار من خلال الاستعراض الدوري الشامل هما السبيل الملائم لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تستفيد من التقدم المحرز منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان.

١٠٤ - السيدة سمبلا (نيجيريا): قالت إن عملية الاستعراض الدوري الشامل تغطي الحالات القطرية لحقوق الإنسان بما فيه الكفاية. وأكدت أن الإجراءات القطرية في اللجنة باتت غير ضرورية نتيجة لذلك. وقالت إنه ينبغي تطبيق تلك الإجراءات باعتبارها تدابير إصلاحية تهدف إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان بغض النظر عن مكان ارتكابها وعن الجهة التي ارتكبتها، وأن يحتج بها بحكمة على أساس كل حالة على حدة. وأكدت أنه من المهم أن يؤخذ في الاعتبار الطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وأنه يجب احترامها ومراعاتها جميعها بأكبر قدر من الجدبة.

١٠٥ - السيد توربيرجسين (النرويج): قال إن النرويج لا تزال يساورها قلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في إريتريا

السجون من خلال السماح للمراقبين المستقلين بالوصول إلى السجون والمحتجزين. وأشار إلى أن الولايات المتحدة تؤيد الجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة التحقيق في ولايتها المستمرة. وتساءل عما تراه اللجنة أهم الأهداف التي ينبغي أن تسترد بها المشاركة الدولية ومشاركة الأمم المتحدة من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في إريتريا. وتساءل أيضاً عما إذا كانت اللجنة تعتزم أن تكون أكثر تحديدا فيما يتعلق بالإطار الزمني الذي وقعت فيه الانتهاكات والاعتداءات في تقاريرها المستقبلية. وأخيراً، تساءل عما إذا كانت اللجنة قد تمكنت من مناقشة حالة حقوق الإنسان مع مسؤولين إريتريين خارج إريتريا.

١٠٠ - السيد تشو غوانغ (الصين): قال إن الصين تفضل دائما الحوار البناء من أجل حل الخلافات وتعارض الضغط العلني فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان. وقال إن فرض آليات تحقيق خارجية يأتي بنتائج عكسية؛ وإن الاستعراض الدوري الشامل هو أفضل منتدى للحوار على قدم المساواة. ولذلك فإن إنشاء ولاية المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في إريتريا وكذا لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا أدى إلى تكرار العمل ويشكل تبديدا للموارد. وعلى هذا النحو، ينبغي إعادة النظر بعناية في ذانك الإجراءات.

١٠١ - السيد تيسسيما (إثيوبيا): قال إنه من المؤسف أن مناقشة تقرير لجنة التحقيق بحري في غياب يوسف محمد إسماعيل، سفير صومالي قام بدور حاسم في إنشاء اللجنة وقتله الإرهابيون في عام ٢٠١٥. وقال إن عمل اللجنة يمثل حتى الآن إشادة بذكرى السفير وتركته. وذكر أن إثيوبيا تؤكد مجددا دعمها الثابت للجنة وولايتها.

١٠٢ - وأردف قائلاً إنه في حين أن وفد بلاده كان حريصاً على عدم إثارة أية مسائل غير ذات صلة داخل اللجنة، إلا

جيويتيين سابقين وصفا تجارهما المروعة وتحدثا عن زملائهما الذين لا يزالون قيد الاحتجاز. ويمكن للمجتمع الدولي أن يمارس الضغط على حكومة إريتريا من أجل السماح للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بإمكانية الوصول إلى أولئك الأفراد، الأمر الذي يعد ممارسة معتادة بالنسبة لأسرى الحرب.

١١٠ - وأضاف أنه لم تحدث، منذ الجولتين الأولى والثانية من الاستعراض الدوري الشامل، تغييرات كبيرة في مجالات الخدمة الوطنية الطويلة الأمد، وكذا لم يتغير احتجاز الأشخاص إلى أجل غير مسمى في كثير من الأحيان، بمن فيهم الصحفيون والسياسيون السابقون، والقادة الدينيون والناس العاديون. ولا تزال هناك مشاكل كبيرة في هذه المجالات ولم يرد رد مناسب حتى الآن.

١١١ - وأضاف أن لجنة التحقيق بصدد تحديد النهج الخاص بتقريرها الثاني وتتطلع إلى الاستماع إلى السلطات الإريترية بشأن مبادرات إيجابية في معالجة الشواغل التي حددتها. وأعرب عن أمله في أن يتم تأكيد الضمان المقدم بأن الخدمة الوطنية محددة في ١٨ شهرا من قبل أشخاص يمرون بتلك العملية. وقال الأفراد الذين استجوبتهم لجنة التحقيق، والذين لم يغادر بعضهم إريتريا إلا في شباط/فبراير ٢٠١٥، إنهم لم يسمعوا عن ذلك الحد الزمني، وإنه ليس هناك كلام جار على نطاق واسع بشأن هذه المسألة في معسكر التدريب العسكري ساوا.

١١٢ - وذكر أن مجلس حقوق الإنسان طلب إلى لجنة التحقيق النظر في ما إذا كانت انتهاكات حقوق الإنسان التي حددتها تشكل جرائم دولية وجرائم ضد الإنسانية. وهي تعمل على استعراض الشهادات وتبحث عن مؤشرات عما إذا كان الأمر كذلك.

وأكد دعمها لعمل لجنة التحقيق. وقال إنها تدعو حكومة إريتريا إلى التعاون مع اللجنة لما فيه منفعة شعبها.

١٠٦ - السيد أموروس نونيز (كوبا): قال إن كوبا لا تؤيد، من حيث المبدأ، القرارات القطرية. وأكد أن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الأكثر فعالية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٠٧ - السيدة أنيشينا (الاتحاد الروسي): أكدت من جديد موقف حكومة بلدها الذي مفاده أن إنشاء الولايات القطرية واعتماد القرارات القطرية دون موافقة الدول المعنية يؤدي إلى نتائج عكسية. وقال إن آليات حقوق الإنسان لا ينبغي أن تؤدي دورا تحقيقيا لأن ذلك يتعارض مع مبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية في النظر في قضايا حقوق الإنسان، ومع أهداف إجراء حوار بناء قائم على الاحترام في مجال حقوق الإنسان. وأما المسائل القطرية، فينبغي النظر فيها من خلال الاستعراض الدوري الشامل الذي طالما أثبت فعاليته في هذا الصدد.

١٠٨ - السيد سميث (رئيس لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا): قال إن المفوضين الثلاثة تناولوا هذه الولاية انطلاقا من خلفية موضوعية ونزيهة، من دون أي عداة تجاه إريتريا. وقال إنه لم يسمح لهم بالوصول إلى البلد، وهو ما حد كثيرا من قدرتهم على جمع المعلومات. ومع ذلك، فقد تمكنوا من إجراء مقابلات مع ما يزيد عن ٥٥٠ فرداً في ثمانية بلدان مختلفة خارج إريتريا وتلقوا أكثر من ١٠٠ وثيقة مكتوبة. ولم يركزوا على الآراء السياسية لأولئك الأشخاص أو خلفيتهم، بل على تجربتهم الشخصية. وعلى هذا الأساس، فإنهم يشعرون بالثقة بأنهم رسموا صورة دقيقة عن حالة حقوق الإنسان في إريتريا.

١٠٩ - ولم تتمكن لجنة التحقيق من التأكد من المكان الحالي لأسرى الحرب الجيويتيين. ولكنها تحدثت إلى سجين حرب

أجل معالجة جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك مسألة أسرى الحرب، تحت إشراف قطر. وقال إن جيبوتي لا تملك السلطة المعنوية لإبداء القلق بشأن شعب إريتريا، وينبغي لها أن تنشغل بدلا من ذلك بحالتها الداخلية الخاصة بها. ونبه إلى أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تتخلى عن موقفها المناق بشأن جيبوتي، بالنظر إلى أن جيبوتي يحكمها رئيس ضمن صعوده سلفه، وهو أيضا عمه، والذي سارع إلى تثبيت أفراد عشيرته في المناصب الحكومية العليا وإلى احتكار الحكم.

١١٧ - وأشار إلى أن بيان ممثل إثيوبيا يكشف بوضوح خطته السياسية. وأكد أنه لا وجود لقوة قائمة بالاحتلال تكثر للناس الذين تحتلهم. وقال إن على إثيوبيا أن تنشغل بحالتها الداخلية الخاصة بها، التي تتميز بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.

١١٨ - السيدة قادرة أحمد حسن (جيبوتي): قالت إن ممثل إريتريا أعرب، كما في اجتماع اليوم السابق، عن الإنكار وحرف الوقائع وأطلق اتهامات باطلة. وأضافت أن مسألة أسرى الحرب في إريتريا وعدم توفر إمكانية الوصول إليهم مسألة تحظى باهتمام وطني بالنسبة لوفد بلادها وقد تناولتها لجنة التحقيق وكذا قطر في دورها كوسيط. وقالت إن مساهمة جيبوتي في السلام والاستقرار في المنطقة معروفة جدا. وأكدت أن نهج النكران وعدم المشاركة ليس مساعدا لشعب إريتريا.

١١٩ - السيد تيسسيما (إثيوبيا): قال إن وفد بلاده ليس حاضرا في الجلسة من أجل مناقشة القضايا الثنائية أو الإقليمية مع إريتريا. وقال إن المسألة قيد المناقشة هي مسألة داخلية ويتعين على إريتريا أن تنظر إلى الداخل بدلا من السعي إلى تصدير مشاكلها. وأضاف أن إثيوبيا لا علاقة لها بحالة حقوق الإنسان في إريتريا. وأشار إلى أنه يتعين على

١١٣ - وأردف قائلا إنه على الرغم من وضع مشروع دستور جيد جدا في عام ١٩٩٧، يضم حتى شرعة حقوق، إلا أنه لم يجر تنفيذه قط. وينبغي أن يكون تنفيذه أحد الأهداف الرامية إلى ضمان سيادة القانون ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في إريتريا.

١١٤ - وفيما يتعلق بالجدول الزمني للتقرير، قامت لجنة التحقيق بجمع معلومات من الأشخاص الذين غادروا إريتريا منذ حوالي العام ٢٠٠٠ إلى شباط/فبراير ٢٠١٥ وكونت بالتالي صورة جيدة عن الحالة خلال تلك الفترة بأكملها. وتحديث اللجنة إلى أشخاص أُلقي القبض عليهم على خلفية جرائم بسيطة أعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١. ومنذ عام ٢٠٠١، عندما اعتقل واختفى صحافيون مستقلون ومعارضون سياسيون، لم تحدث تغييرات هامة في الحالة. وقال إن لجنة التحقيق لم تجر أي مناقشات ذات بال مع المسؤولين الإريتريين خارج إريتريا، ولكنها ستكون سعيدة بأن تفعل ذلك.

١١٥ - السيد تيسفاي (إريتريا): طلب إلى المراقبة عن الاتحاد الأوروبي وممثل الولايات المتحدة أن ينظرا فيما إذا كانا يثقان في المفوضين الثلاثة، الذين لم يسبق لهم أن ذهبوا إلى إريتريا أبدا ولم يتابعوا حالة حقوق الإنسان في البلد إلا في الأشهر الثلاثة أو الأربعة الماضية، أو ما إذا كانا يثقان بممثلهم الخاصين في إريتريا. وقال إن الاتحاد الأوروبي أعد تقريرا في إطار الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإريتريا: '٢٠ عاما من وجود الاتحاد الأوروبي في إريتريا'، الذي ينبغي أن يقابل البيانات الكاسحة التي أدلت بها لجنة التحقيق. وبالمثل، للولايات المتحدة قائم بالأعمال خاص بها على الأرض في إريتريا.

١١٦ - وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارها جيبوتي بخصوص أسرى الحرب، هناك اتفاق بين رئيسي إريتريا وجيبوتي من

إريتريا أن تتقيد بجدول الأعمال، وتتفاعل مع لجنة التحقيق،  
وأن تحاول توريط البلدان المجاورة في المسألة.

١٢٠ - السيد تيسفاي (إريتريا): قال إن الاحتلال انتهاك  
لحقوق الإنسان. ويجب على المحتل إخلاء الأراضي المحتلة  
ولا يمكنه الادعاء أنه ليس طرفاً في مسألة حقوق الإنسان في  
إريتريا. وفيما يتعلق بممثل جيبوتي، فإنها لا تتمتع بالسلطة  
المعنوية للحديث عن الحالة في إريتريا.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣:٠٠.